الأستاذ: لحسين بن شيخ آث ملويا

مسؤولية السلطة العامة

- المسؤولية على أساس الخطأ
- المسؤولية بدون خطأ
- نظام التعويض

دار الهدى
عين مليلة، الجزائر

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس ★ Université M'Hamed Bougara - BOUMERDES
مكتبة الجامعية

الأستاذ: لحسين بن شيخ آث ملويا

مسؤولية السلطة العامة

- المسؤولية على أساس الخطأ
- المسؤولية بدون خطأ
- نظام التعويض

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم الجرد: 00822184

جامعة أمحمد بوقرة - بومرداس
Université M'hamed Bougara - Boumerdes
المكتبة الجامعية
رقم: 342.09/حسد
05 Exp

دار الهدى
عين مليلة - الجزائر

الفهرس

كلمات مضيئة 03
تنبيه 04
توطئة 09
- المسؤولية الأخلاقية والجزائية والمدنية 09
- المسؤولية التقصيرية وشبه التقصيرية والتعاقدية 11
- المرحلة الأولى: عدم مسؤولية السلطة العامة 12
- المرحلة الثانية: نشأة مبدأ مسؤولية السلطة العامة 13
- المرحلة الأخيرة: مرحلة الاستقلالية (قرار بلانكو لسنة 1873) 14
- مصادر قانون مسؤولية السلطة العامة 16
- أسس مسؤولية السلطة العامة 16
-خطة الدراسة 19
- مراجع الدراسة 19

الباب الأول
أسس مسؤولية السلطة العامة

- تمهيد 24

الفصل الأول : المسؤولية على أساس الخطأ

- تمهيد 25
المبحث الأول: الخطأ المشترط لقيام المسؤولية 26
المطلب الأول: الخطأ وعدم المشروعية 26
المطلب الثاني: إثبات الخطأ 28
المطلب الثالث: تطبيقات القانون والقضاء الجزائريين 33
الفرع الأول: مسؤولية الإدارة عن الأضرار اللاحقة بمستعمل المباني والأشغال .....
- العمومية 33
أولا: عدم تسييج بركة مائية 34

1 – انعدام الصيانة العادية 35
2 – الإهمال 36
ثانيا: سوء تسيير وعدم صيانة منشآت مائية 38
ثالثا: سوء تثبيت حاجز حديدي 42
رابعا: عدم اتخاذ الاحتياطات اللازمة بشأن عمود كهربائي 43
خامسا: عدم صيانة حديقة عمومية 47
الفرع الثاني: المسؤولية عن فعل المعلمين والمربين 50
أولا: مسؤولية المعلمين ومن في حكمهم في القانون القديم 50
1 – مسؤولية الحرفيين عن فعل المتمرنين 50
– الأشخاص المسؤولين 51
– شروط المسؤولية 51
2 – مسؤولية المعلمين عن أفعال تلاميذهم 51
أ – القواعد العامة 52
– مفهوم المعلم 53
– الإخلال بالرقابة (عيب الرقابة) ووقت الرقابة 54
ب – القواعد الخصوصية المطبقة على المعلمين العموميين 55
– شروط الحلول 56
– آثار الحلول 57
– الإجراءات 57
ثانيا: مسؤولية المعلمين أو من في حكمهم في القانون الجديد لسنة 1975 58
1 – الأشخاص المسؤولين 59
2 – أساس المسؤولية 61
– ما يجب على الضحية إثباته 61
– ما هو الضرر الذي يسأل عنه المعلم أو من في حكمه؟ 61
3 – كيفية التخلص من المسؤولية 66

4 – حلول مسؤولية الدولة محل مسؤولية المعلم أو المربي 66
5 – قواعد الاختصاص 67
ثالثا: كلمة بشأن إلغاء المادة 135 من القانون المدني 68
1 – الأشخاص المسؤولين 68
2 – الأشخاص الخاضعين للرقابة 69
3 – الضرر الذي يسأل عنه المكلف بالرقابة 69
4 – كيفية التخلص من المسؤولية 69
5 – عدم حلول مسؤولية الدولة محل مسؤولية المعلم 70
الفرع الثالث: مسؤولية الإدارة في حالة التعدي 70
أولا: المساس الخطير بالملكية الخاصة أو بحرية أساسية 71
ثانيا: يجب أن يكون تصرف الإدارة غير مشروع وخطير 71
– أعمال تطبيقية : قرار مجلس الدولة في 19 / 02 / 2001 76
المبحث الثاني: اشتراط الخطأ الجسيم في المسؤولية الإدارية 79
تمهيد 79
المطلب الأول: التطبيقات القضائية في فرنسا 82
الفرع الأول: التخلي عن الخطأ الجسيم في مادة النشاط الطبي 82
1 – الاكتفاء بالخطأ البسيط 84
2 – ممارسة أعمال طبية في ظروف غير نظامية 87
3– القطاع الخاص الاستشفائي 88
الفرع الثاني: الحالات التي لا يشترط فيها الخطأ الجسيم إلا نسبيا 88
أولا: الشرطة الإدارية 89
ثانيا: تقدير وتحصيل الديون العامة 92
ثالثا: نشاطات الرقابة 94
الفرع الثالث: الاشتراط الثابت لخطأ جسيم 96
أولا: نشاط مرفق السجون 96

ثانيا: مصالح الإنقاذ والكفاح ضد الحريق 97
الفرع الرابع : حالات خصوصية لاشتراط الخطأ الجسيم 98
المطلب الثاني: التطبيقات القضائية في الجزائر 98
أولا: مسؤولية المستشفيات 99
ثانيا: نشاط المؤسسات العقابية 105
ثالثا: مكافحة الحريق 110
المبحث الثالث: اشتراط خطأ جسيم في مادة تسيير مرفق القضاء 113
المطلب الأول: في فرنسا 113
الفرع الأول : المسؤولية عن أعمال القضاء العادي 113
أولا: التطور القضائي 114
ثانيا: قانون 05 يوليو 1972 115
ثالثا: حدود اشتراط الخطأ الجسيم 116
الفرع الثاني: المسؤولية عن أعمال القضاء الإداري 118
المطلب الثاني: في الجزائر 119
الفرع الأول: التعويض عن الغلط القضائي في قانون الإجراءات الجزائية 120
أولا: مسؤولية الدولة عن الحبس المؤقت غير المبرر 120
1- الشروط الموضوعية لمنح التعويض 121
2- الجهة المختصة للفصل في طلب التعويض 122
3- القواعد الإجرائية 123
- إجراءات التحقيق 123
- جلسة المرافعة 124
- القرار الصادر في دعوى التعويض 125
ثانيا: مسؤولية الدولة عن الغلط القضائي 127
1 - الشروط الموضوعية 128
2 - الشروط الإجرائية 129
3 - حق الرجوع الممنوح للدولة 130

الفرع الثاني: مخاصمة القضاة 130
المبحث الرابع: الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي 132
المطلب الأول: في القضاء الفرنسي 132
الفرع الأول: التمييز بين الأخطاء المرفقية والأخطاء الشخصية 132
أولا: فكرة الخطأ المرفقي 134
ثانيا: الأنماط الثلاث للأخطاء الشخصية 135
1 - الأخطاء المرتكبة في ممارسة الوظيفة 135
2 - الأخطاء المرتكبة خارج ممارسة الوظائف لكن غير خالية من أية علاقة معها 139
النوع الأول: الخطأ المرتكب بمناسبة أداء الخدمة 139
النوع الثاني: الخطأ المرتكب خارج الخدمة لكن بفضل وسائل وضعها المرفق تحت تصرف العون 139
3 - الخطأ الخالي من أية علاقة مع المرفق 141
- الخطأ المرفقي والخطأ الجزائي 142
الفرع الثاني: حقوق الضحية 143
أولا: نظام الجمع بين المسؤوليات 144
1 - الوضعية الأولى 144
2 - الوضعية الثانية 146
3 - الوضعية الثالثة 148
ثانيا: المقتضيات التشريعية الخصوصية :إحلال المسؤولية 151
الفرع الثالث: العلاقة مابين الأشخاص العموميين وأعوانهم 151
أولا: حقوق الشخص العمومي ضد العون 151
1 - عدم المسؤولية الأولية للأعوان العموميين في مواجهة الإدارة 152
2 - قضية " لا ريال دلفيل" Laruelle - Delville 153
ثانيا: حقوق العون ضد الشخص العمومي 161
المطلب الثاني: في القضاء الجزائري 162

الفرع الأول: التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي 162
أولا: تعريف الخطأ المرفقي وحالاته 162
- حالات الخطأ المرفقي 163
1 - التنظيم السيئ للمرفق العام 163
2 - التسيير السيئ للمرفق العام 163
3 - عدم سير المرفق العام 171
ثانيا: التمييز بين الخطأ الشخصي والخطأ المرفقي 174
1 - الخطأ العمدي 174
2 - الخطأ الجسيم غير العمدي 175
3 - الجرم الجنائي للعون العمومي 176
أ - الجرائم العمدية 176
ب - الجرائم غير العمدية 181
الفرع الثاني: حقوق الضحية 185
أولا: اقتران الخطأ المرفقي بالخطأ الشخصي 186
ثانيا: الخطأ الشخصي وجمع المسؤوليات 187
1 - الخطأ المرتكب خلال الخدمة أو بمناسبة ذلك 188
2 - الخطأ المرتكب خارج الخدمة 188
الفرع الثالث: علاقة الأشخاص العمومية بأعوانها 190
أولا: دعوى العون ضد الإدارة 190
ثانيا: دعوى الإدارة ضد العون 192
ثالثا: دعوى الإدارة ضد الغير 194
- الطريقة الأولى: أن تكون دعوى التعويض مطروحة على القضاء 195
- الطريقة الثانية: أن لا يبادر العون برفع دعوى التعويض 195
- أعمال تطبيقية: قرار مجلس الدولة في 21 / 12 / 2004 197

كلمات مضيئة 204
تنبيه 205

الفصل الثاني: المسؤولية بدون خطأ

تمهيد 207
المبحث الأول: المسؤولية على أساس المخاطر 208
المطلب الأول: المسؤولية بفعل الأشغال العمومية 209
الفرع الأول: في القضاء الفرنسي 209
أولا: التمييز بين الغير والمستعمل 211
ثانيا: حالة كون المضرور من الغير 212
الفرع الثاني: في القضاء الجزائري 212
المطلب الثاني: المسؤولية بدون خطأ لفائدة المعاونين العرضيين للمرافق العامة. 215
الفرع الأول: في القضاء الفرنسي 216
أولا: تحقق المعاونة العرضية 216
ثانيا: شروط تطبيق نظام المسؤولية بدون خطأ 218
1- أن تكون المعاونة مبررة 218
2- أن تقدم المعاونة لمرفق عمومي 219
الفرع الثاني: في القضاء الجزائري 221
المطلب الثالث: المسؤولية عن المخاطر الخصوصية للضرر 225
الفرع الأول: الحلول القضائية في فرنسا 225
أولا: الأشياء الخطيرة 225
1- المتفجرات 226
2- الأسلحة والآلات الخطيرة 227

3- الأشغال العمومية الخطيرة 230
4- المنتوجات الدموية 231
ثانيا: المناهج الخطيرة 232
ثالثا: الوضعيات الخطيرة 236
الفرع الثاني: الحلول القضائية في الجزائر 238
أولا: الأشياء الخطيرة 238
1- المسؤولية على أساس الخطأ 239
2- المسؤولية على أساس المخاطر 242
كلمة عن المرسوم التنفيذي رقم 99/ 47 (المسؤولية عن الأعمال الإرهابية والحوادث التي وقعت في إطار مكافحة الإرهاب 246
أ- الأضرار الناتجة عن الأعمال الإرهابية 246
ب- الأضرار الناتجة عن حوادث وقعت في إطار مكافحة الإرهاب 246
ثانيا: استعمال المناهج الحرة 249
ثالثا: الوضعيات الخطيرة 250
1- المستفيدون من التعويض 250
2-كيفية الاستفادة من التعويض 251
المطلب الرابع: المسؤولية عن فعل التجمعات والتجمهرات 252
الفرع الأول: المسؤولية عن فعل التجمهرات والتجمعات في فرنسا 253
أولا: وجود ارتباط ما بين الأضرار والتجمهر أو التجمع 253
ثانيا: أعمال عنف مشكلة لجنايات أو جنح 255
ثالثا: أن تكون الأضرار في علاقة مباشرة مع سلوكيات المتظاهرين 255
الفرع الثاني: المسؤولية عن فعل التجمهرات والتجمعات في الجزائر 256
أولا: شروط المسؤولية 257
1- الشروط المتعلقة بمصدر الفعل الضار 257
أ- أن تكون الخسائر والأضرار ناتجة عن جنايات أو جنح 257

ب- أن ترتكب الجنايات والجنح بالقوة العلنية أو بالعنف 258
ج- أن ترتكب الجنايات والجنح خلال التجمهرات والتجمعات 258
د- أن لا تكون الأضرار ناتجة عن الحرب 262
ن-أن لا يساهم المتضررون في إحداث تلك الخسائر والأضرار 262
2- الشرط المتعلق بمكان وقوع الضرر.....263
ثانيا: الجهة المسؤولة عن دفع التعويض 264
1- في القانون القديم.....264
2- في قانون سنة 1990 وفي قانون البلدية الجديد 264
المطلب الخامس: المسؤولية عن المخاطر المهنية.....268
الفرع الأول: النصوص التشريعية 268
أولا: قانون البلدية.....268
ثانيا: قانون الولاية.....271
ثالثا: القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية.....272
رابعا: قانون التأمينات الاجتماعية.....274
خامسا: قانون المعاشات العسكرية 275
الفرع الثاني: شروط المسؤولية 276
أولا: تعرض الموظف لإحدى الاعتداءات المنصوص عليها في القانون ...276
ثانيا: أن تقع الاعتداءات أثناء ممارسة الوظيفة أو بمناسبتها أو بسببها 276
الفرع الثالث: الاختصاص القضائي 277
المبحث الثاني: المسؤولية على أساس قطع المساواة أمام الأعباء العامة.....278
المطلب الأول : المسؤولية عن فعل القوانين والاتفاقيات الدولية.....279
الفرع الأول: الاعتراف بالمسؤولية بفعل القوانين والاتفاقيات الدولية 281
الفرع الثاني: شروط المسؤولية 283
أولا: الشروط العامة.....283
ثانيا: الشروط الخاصة.....284

الفرع الثالث: الاتجاه نحو المسؤولية على أساس الخطأ 288
المطلب الثاني: المسؤولية عن فعل القرارات الإدارية 290
الفرع الأول: المسؤولية عن فعل القرارات الإدارية في القضاء الفرنسي 290
أولا: الأعباء المفروضة من طرف قرار فردي (قضاء كوبتياس لسنة 1923).. 291
ثانيا: الأعباء الناتجة عن قرار تنظيمي 294
الفرع الثاني: المسؤولية عن فعل القرارات الإدارية في القضاء الجزائري 297
أولا: مسؤولية الإدارة عن قراراتها غير المشروعة 298
ثانيا: مسؤولية الإدارة عن قراراتها المشروعة 301
الفرع الثالث: التطبيقات التشريعية للمسؤولية عن فعل القرارات المشروعة في القانون الجزائري 302
أولا: القانون المدني 303
ثانيا: الأمر رقم 74/ 26 المؤرخ في 20 فبراير 1974 المتضمن تكوين احتياطات عقارية لصالح البلديات 304
ثالثا: قانون نزع الملكية من أجل المنفعة العمومية 304
رابعا: المرسوم رقم 88/ 131 المنظم للعلاقات بين الإدارة والمواطن 305
أعمال تطبيقية: قرار مجلس الدولة في 01/ 04/ 2003 307
المطلب الثالث: المسؤولية عن عدم تنفيذ القرارات القضائية في القضاء الجزائري .. 311
الفرع الأول: حكم المادة 324 من قانون الإجراءات المدنية 313
الفرع الثاني: تدخل المشرع 317
أولا: القانون رقم 02/ 91 المحدد للقواعد الخاصة المطبقة على بعض أحكام القضاء 317
ثانيا: القانون رقم 01/ 09 المتضمن تعديل قانون العقوبات 318
المطلب الرابع: المسؤولية عن الأضرار الدائمة للأشغال العامة 320

كلمات مضيئة 324

تنبيه 325

الباب الثاني

نظام التعويض

تمهيد 329

الفصل الأول : طلب التعويض

المبحث الأول: تحديد الشخص المسؤول عن دفع التعويض 331

المطلب الأول: تحديد الشخص المسؤول في حالة تنفيذ مرفق عام 331

المطلب الثاني: تحديد الشخص المسؤول في حالة تصرف إدارة باسم إدارة أخرى.. 333

المطلب الثالث: تحديد الشخص المسؤول في حالة الازدواج الوظيفي 337

المطلب الرابع: تحديد الشخص المسؤول في حالة التعاون بين أشخاص عموميين.. 338

المطلب الخامس: تحديد الشخص المسؤول في حالة تداخل الاختصاصات..... 340

المطلب السادس: تحديد الشخص المسؤول في حالة تفويض استغلال مرفق لشخص من القانون الخاص أو لمؤسسة عمومية 340

المطلب السابع: تحديد الشخص المسؤول عن الأضرار الناتجة عن الأشغال العامة.. 341

- أعمال تطبيقية: قرار مجلس الدولة في 29/ 02/ 2001 343

المبحث الثاني: شروط رفع دعوى التعويض 347

تمهيد 347
المطلب الأول: مدى اشتراط القرار السابق..... 348
الفرع الأول: رأي الأستاذ عوابدي عمار 349
الفرع الثاني: رأي الأستاذ رشيد خلوفي 350
الفرع الثالث: رأي الأستاذ مسعود شيهوب 351
الفرع الرابع: رأينا في الموضوع..... 353
الفرع الخامس: موقف القضاء الجزائري 355
- الوضعية في قانون الإجراءات المدنية والإدارية الحالي 357
المطلب الثاني: ميعاد رفع دعوى التعويض 357
- الوضعية في قانون الإجراءات المدنية و الإدارية الحالي..... 359
المطلب الثالث: الخصوصيات المتعلقة بالمدعي في دعوى التعويض..... 359
الفرع الأول: تقديم طلب التعويض من شخص غير الضحية 359
الفرع الثاني: انتقال الحق في التعويض للغير 360
أولاً: في الضرر اللاحق بالأموال 360
ثانيا: في الضرر اللاحق بالأشخاص..... 361
الفرع الثالث: حق الضحية الانعكاسية في التعويض..... 362
المبحث الثالث: التعويضات التبعية..... 363
المطلب الأوّل: الفوائد التأخيرية 363
المطلب الثاني: فوائد الفوائد 365

المطلب الثالث: الفوائد التعويضية 366
أعمال تطبيقية: قرار المحكمة العليا في 10/ 01/ 2001 367

الفصل الثاني: شروط استحقاق التعويض

المبحث الأول: الضرر 369
المطلب الأول: أن يكون الضرر محققا 370
المطلب الثاني: مبدأ التعويض العادل لكل الأضرار 374
الفرع الأول: الضرر المادي والضرر المعنوي 374
الفرع الثاني: الضرر المباشر والضرر الانعكاسي 382
المطلب الثالث: الأضرار غير القابلة للتعويض 383
المبحث الثاني: علاقة سببية مؤثرة 384
المطلب الأول: تقدير السببية 385
المطلب الثاني: الأسباب الأجنبية 389
الفرع الأول: خطأ الضحية 389
الفرع الثاني: خطأ الغير 391
الفرع الثالث: القوة القاهرة 392
الفرع الرابع: الحالة الطارئة 394
المطلب الثالث: نتائج السبب الأجنبي 396
الفرع الأول: نتائج القوة القاهرة وخطأ الضحية 396
أولاً: تطبيقات قضائية بشأن القوة القاهرة 396
ثانيا: تطبيقات قضائية بشأن خطأ الضحية 398

الفرع الثاني: نتائج خطأ الغير. 401

المبحث الثالث: استبعاد الحق في التعويض بسبب وضعية الضحية..... 403

المطلب الأول: أن تكون الضحية في وضعية غير مشروعة 405

- أعمال تطبيقية: قرار مجلس الدولة في 11/ 05/ 2004 408

المطلب الثاني: أن تكون وضعية الضحية مؤقتة. 412

المطلب الثالث: أن يكون الضحية قابلا للمخاطر 413

الفصل الثالث: نطاق التعويض

المبحث الأول: مبدأ التعويض الكلي للضرر 415

المبحث الثاني: تاريخ تقييم الضرر 417

المطلب الأول:الأضرار اللاحقة بالأموال (قرار أرملة باسكال) 418

المطلب الثاني: الأضرار اللاحقة بالأشخاص..... 420

المبحث الثالث: الإنقاصات الواردة على التعويض..... 426

المطلب الأول: الإنقاصات التي لا تحدث تخفيفا في مسؤولية محدث الضرر.. 426

المطلب الثاني: الإنقاصات التي تحدث تخفيفا في مسؤولية محدث الضرر 428

المبحث الرابع: الأنظمة الخصوصية للتعويض 430

المطلب الأول: في القانون الفرنسي..... 430

المطلب الثاني: في القانون الجزائري..... 432

المبحث الخامس: التعويض المؤقت..... 433

الفهرس 435